وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Sunday, 21 September, 2025

مركز الرصد والتحليل
الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبـار الطاقـة

النفط ينخفض مع تزايد مخاوف الطلب الأميركي على الوقود وتوقعات العرض

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

انخفضت أسعار النفط، في إغلاق تداولات الأسبوع الفائت، أمس الأول، حيث طغت المخاوف بشأن وفرة المعروض وتراجع الطلب، على التوقعات بأن أول خفض لأسعار الفائدة من قِبل الاحتياطي الفيدرالي الأميركي هذا العام سيُحفّز الاستهلاك.

استقرت العقود الآجلة لخام برنت عند 66.68 دولارًا للبرميل، بانخفاض 76 سنتًا، أو 1.1 %. وأغلقت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي عند 62.68 دولارًا، بانخفاض 89 سنتًا، أو 1.4 %. وارتفع كلا الخامين القياسيين للأسبوع الثاني على التوالي.

وقال أندرو ليبو، رئيس شركة ليبو أويل أسوشيتس: "لا تزال إمدادات النفط قوية، وأوبك تُقلص تخفيضات إنتاجها". وأضاف: "لم نشهد أي تأثير على صادرات النفط الخام الروسية" من العقوبات.

وخفض الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة ربع نقطة مئوية يوم الأربعاء، وأشار إلى أنه سيُجري المزيد من التخفيضات استجابةً لمؤشرات ضعف سوق العمل الأميركي. وعادةً ما يُعزز انخفاض تكاليف الاقتراض الطلب على النفط ويدفع الأسعار إلى الارتفاع.

وقال جون كيلدوف، الشريك في أجين كابيتال، إن التخفيضات المستقبلية لأسعار الفائدة بمقدار ربع نقطة مئوية لن تعزز على الأرجح أسواق النفط لأنها ستزيد من إضعاف الدولار، مما يجعل شراء النفط أكثر تكلفة.

وقال كيلدوف: "سيتعين على بنك الاحتياطي الفيدرالي أن يكون أكثر عدوانية مما كان عليه من قبل". وأضاف: "نحتاج إلى زيادة بمقدار 50 نقطة أساس لتعزيز الطلب. الإجراء الذي اتخذه بنك الاحتياطي الفيدرالي لا يترجم إلى نمو في سوق النفط الخام بسبب أساسيات السوق الأساسية".

على صعيد الطلب، أشارت جميع وكالات الطاقة، بما في ذلك إدارة معلومات الطاقة الأميركية، إلى مخاوفها بشأن ضعف الطلب، مما خفف من توقعات ارتفاع الأسعار بشكل كبير على المدى القريب، وفقًا لبريانكا ساشديفا، المحللة في شركة فيليب نوفا.

كما رأى ليبو آثارًا على جانب الطلب، وقال: "سيؤدي موسم إعادة تشغيل المصافي إلى انخفاض الطلب بشكل أكبر". تغلق المصافي وحدات الإنتاج في الربيع والخريف لإجراء عمليات إصلاح شاملة، تُسمى عمليات إعادة التشغيل.

وأثارت زيادة فاقت التوقعات في مخزونات نواتج التقطير الأميركية بمقدار 4 ملايين برميل، مخاوف بشأن الطلب في أكبر مستهلك للنفط في العالم، وضغطت على الأسعار. وأضافت أحدث البيانات الاقتصادية إلى المخاوف، مع تراجع سوق العمل في الولايات المتحدة، بينما انخفض بناء المنازل العائلية إلى أدنى مستوى له في عدة سنوات في أغسطس، بسبب وفرة المنازل الجديدة غير المبيعة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وجاء انخفاض أسعار النفط يوم الجمعة مع تزايد المخاوف بشأن تباطؤ الطلب الأميركي، لكنها حققت مكاسب أسبوعية، حيث قد يؤدي خفض سعر الفائدة من قِبَل الاحتياطي الفيدرالي إلى تحفيز الاستهلاك. بينما أثار تصاعد الأعمال العدائية بين روسيا وأوكرانيا توقعات بمزيد من انقطاع الإمدادات.

مع ذلك، دعا الرئيس ترمب إلى خفض أسعار النفط للضغط على موسكو لإنهاء الحرب في أوكرانيا. وقال ترمب إن الحرب ستنتهي "إذا انخفض سعر النفط"، وكرر دعواته للدول لوقف شراء الوقود من روسيا، الدولة العضو في أوبك+.

ارتفعت أسعار النفط بفضل خفض الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة وإشارته إلى أنه سيخفضها أكثر في الأشهر المقبلة. ومن المتوقع أن يساعد انخفاض أسعار الفائدة الأميركية في دعم الطلب في الأشهر المقبلة.

قد يكون هذا ضروريًا، إذ أظهرت بيانات المخزونات الأميركية الأسبوع الماضي زيادة حادة في مخزونات نواتج التقطير، مما يشير إلى تباطؤ الطلب الأميركي مع انتهاء موسم القيادة الصيفي. كما أبقت مؤشرات تباطؤ سوق العمل الأميركي أسواق النفط في حالة توتر بسبب تباطؤ الطلب.

علاوة على ذلك، تعززت توقعات زيادة الإمدادات باستئناف كازاخستان إمدادات النفط عبر خط أنابيب باكو-تبليسي-جيهان في وقت سابق من سبتمبر، وفقًا لما ذكرته الحكومة الأسبوع الماضي. تم تعليق الإمدادات عبر هذا الخط في أغسطس بسبب مشكلات التلوث، يُستخدم خط الأنابيب بشكل رئيس لتصدير النفط من ثلاثة حقول نفط رئيسة، كما يسمح لكازاخستان بتصدير النفط دون الاعتماد على روسيا كطريق رئيس.

وفي سياق آخر، رفعت نيجيريا حالة الطوارئ في ولاية ريفرز الغنية بالنفط بعد ستة أشهر، مشيرةً إلى حل أزمة دستورية في المنطقة. وتعد المنطقة مركزا رئيسا لتصدير صناعة النفط النيجيرية، حيث استهدف مسلحون في الماضي خطوط الأنابيب المحلية.

في تطورات الأسواق، الاتحاد الأوروبي يقترح حزمة عقوبات جديدة ضد روسيا، تشمل حظرًا كاملاً على الغاز الطبيعي المسال. وأعلنت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، يوم الجمعة أن المفوضية اقترحت حزمة عقوبات جديدة ضد روسيا على الدول الأعضاء.

وقالت فون دير لاين: "نريد من روسيا أن تغادر ساحة المعركة وتجلس على طاولة المفاوضات، وهذه هي الطريقة لإعطاء السلام فرصة حقيقية". تتضمن حزمة العقوبات الجديدة عدة إجراءات مهمة تستهدف قطاعي المال والطاقة في روسيا. واقترحت المفوضية حظرًا كاملاً على معاملات البنوك الروسية، بما في ذلك تلك العاملة في دول ثالثة.

ويتضمن الاقتراح أيضًا حظرًا على الاستثمارات في المناطق الاقتصادية الخاصة الروسية المرتبطة بالحرب، وحظرًا كاملاً على واردات الغاز الطبيعي المسال الروسي بحلول يناير 2027. وتشمل عقوبات الطاقة رفع الإعفاءات عن شركتي روسنفت وغازبروم نفط، مما يوسع نطاق القيود.

بالإضافة إلى ذلك، يخطط الاتحاد الأوروبي لتوسيع نطاق العقوبات على أسطول روسيا السري، ويقترح فرض عقوبات على الأفراد المتورطين في اختطاف الأطفال الأوكرانيين وتلقينهم أفكارًا متطرفة. تتطلب الحزمة الآن موافقة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قبل تنفيذها.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

مـن جانـب أخـر، زادت شركات الطاقـة الأميركيـة الأسـبوع الماضي منصات النفط والغاز الطبيعي للأسبوع الثالث على التوالي، وذلـك لأول مـرة منـذ فبرايـر، وفقًـا لشركـة خدمـات الطاقـة بيكـر هيـوز في تقريرهـا الـذي حظـي بمتابعـة واسـعة يـوم الجمعـة:

ارتفـع عـدد منصـات النفـط والغـاز، وهـو مـؤشر مبكـر علـى الإنتـاج المسـتقبلي، بمقـدار ثلاث منصـات ليصـل إلى 542 منصة في الأسبوع المنتهي في 19 سبتمبر، وهو أعلى مستوى لـه منـذ يوليـو. وعلـى الرغـم مـن زيـادة عـدد منصـات الحفـر هـذا الأسـبوع، قالـت بيكـر هيـوز إن إجمـالي عـدد منصـات الحفـر لا يـزال أقـل بمقـدار 46 منصـة، أي بنسـبة 8 % عـن مسـتواه في نفـس الـفترة مـن العـام الماضي.

وأعلنـت شركـة بيكـر هيـوز أن عـدد منصـات النفـط ارتفـع بمقدار منصتين ليصل إلى 418 منصة، وهو أعلى مستوى لـه منـذ يوليـو، بينمـا اسـتقر عـدد منصـات الغـاز عنـد 118 منصـة. وفي منطقـة دنفر-جولسـبيرج (دي جيه)-نيوبـرارا الصخريـة في كولـورادو، ووايومنـغ، ونبراسـكا، وكانسـاس، أضافت شركات الحفر منصتين هذا الأسبوع، ليصل العدد إلى 11 منصـة، وهـو أعلـى مسـتوى منـذ أبريـل 2024.

في كولـورادو، أضافـت شركات الحفـر منصتين، ليصـل العـدد إلى 14 منصـة، وهـو أعلـى مسـتوى منـذ أغسـطس 2024. وانخفـض عـدد منصـات النفـط والغـاز بنحـو 5 % في عـام 2024 و20 % في عـام 2023، حيـث دفـع انخفـاض أسـعار النفـط والغـاز في الولايـات المتحـدة خلال العـامين الماضـيين شركات الطاقـة إلى التركيـز بشـكل أكبر علـى تعزيـز عوائـد المسـاهمين وسـداد الديـون بـدلاً مـن زيـادة الإنتـاج.

وأعلنـت شركات الاستكشـاف والإنتـاج المسـتقلة التي تتابعهـا شركـة الخدمـات الماليـة الأميركيـة تي دي كويـن أنهـا تخطـط لخفض نفقاتها الرأسمالية بنحو 4 % في عام 2025 مقارنةً بالمستويات المسجلة في عـام 2024.

ويُقـارن ذلـك بإنفـاق سـنوي ثابـت تقريبًـا في عـام 2024، وزيـادات بنسـبة 27 % في عـام 2023، و40 % في عـام 2022، و4 % في عام 2021. وعلى الرغم من أن المحللين توقعوا انخفاض أسعار النفط الخام الأميركي الفوري للعام الثالـث علـى التـوالي في عـام 2025، إلا أن إدارة معلومـات الطاقـة الأميركيـة توقعـت ارتفـاع إنتـاج النفـط الخـام مـن مسـتوى قيـاسي بلـغ 13.2 مليـون برميـل يوميًـا في عـام 2024 إلى نحـو 13.4 مليـون برميـل يوميًـا في عـام 2025.

وفيمـا يتعلـق بالغـاز، توقعـت إدارة معلومـات الطاقـة الأميركيـة أن زيـادة أسـعار الغـاز الفـوري بنسـبة 61 % في عـام 2025 سـتدفع المنتجين إلى تعزيـز أنشـطة الحفـر هـذا العـام بعـد انخفـاض الأسـعار بنسـبة 14 % في عـام 2024، ممـا دفـع العديـد مـن شركات الطاقـة إلى خفـض إنتاجهـا لأول مـرة منـذ أن أدت جائحـة كوفيـد19- إلى انخفـاض الطلـب علـى الوقـود في عـام 2020.

وتوقعـت إدارة معلومـات الطاقـة الأميركيـة ارتفـاع إنتـاج الغـاز إلى 106.6 مليـارات قـدم مكعبـة يوميًـا في عـام 2025، ارتفاعًـا مـن 103.2 مليـار قـدم مكعـب يوميًـا في عـام 2024، ورقـم قياسـي بلـغ 103.6 مليـارات قـدم مكعبـة يوميًـا في عـام 2023.

أنـقـرهـنـا للرجـوع للأعـلى

انتخاب المملكة لعضوية مجلس محافظي وكالة الطاقة الذرية

الرياض

انتخب المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورته الحالية الـ69 المنعقدة في فيينا، المملكة العربية السعودية، لتصبح عضوًا في مجلس محافظي الوكالة ضمن الدول الأعضاء في المجلس بدورته المقبلة حتى العام 2027م.

ويعد مجلس محافظي الوكالة الذي يتكون من 35 عضوًا إحدى أهم أدوات اتخاذ القرارات في الوكالة، خاصة فيما يتعلق ببعض القضايا الحساسة، مثل الضمانات، التي تندرج ضمن مسؤوليات الوكالة في التحقق من سلمية أنشطة الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، كما يدرس البيانات المالية للوكالة وبرنامجها وميزانيتها، ويقدِّم توصيات إلى المؤتمر العام بشأنها.

تجدر الإشارة إلى أن المرة الأخيرة التي شغلت المملكة مقعدًا في مجلس المحافظين هي خلال الفترة 2022م إلى 2024م، كما يأتي انتخاب المملكة لعضوية المجلس تأكيدًا لثقة المجتمع الدولي في الدور الفعال والبناء للمملكة، وسعيها المستمر لتعزيز التعاون الدولي الرامي إلى توجيه الطاقة الذرية إلى خدمة التنمية والسلام العالميين.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أوروبا تدرس اتخاذ تدابير تجارية تستهدف خط أنابيب «دروغبا» الروسي

الشرق الأوسط

يدرس الاتحاد الأوروبي اتخاذ تدابير تجارية تستهدف وارداته المتبقية من النفط الروسي، حسبما نقلت وكالة «بلومبرغ» عن مصادر مطّلعة على الأمر.

وتراجع المفوضية الأوروبية، وهي الذراع التنفيذية للاتحاد الأوروبي، استمرار استيراد النفط الروسي عبر خط أنابيب «دروغبا» الذي يزود كلاً من المجر وسلوفاكيا، ويتوقع أن تؤثر الخطوة قيد الدراسة بشكل رئيسي على تلك الإمدادات إذا لم يتم التخلص منها تدريجياً، وفقاً للمصادر التي طلبت عدم الكشف عن هويتها لمناقشة مداولات خاصة.

وحتى الآن، كانت بودابست وبراتيسلافا مترددتين في تنويع مصادر إمدادات النفط بعيداً عن موسكو، وعرقلتا إجراءات قالتا إنها تهدد أمن الطاقة لديها.

تأتي هذه الخطط بشكل منفصل عن مقترحات حزمة العقوبات الجديدة التي قدمها الاتحاد الأوروبي يوم الجمعة. وتشمل تلك المقترحات فرض حظر على الغاز الطبيعي المسال الروسي، يبدأ أولاً بالعقود قصيرة الأجل بعد 6 أشهر من دخول القرار حيز التنفيذ، ثم يمتد إلى العقود طويلة الأجل اعتباراً من 1 يناير (كانون الثاني) 2027.

وكجزء من الحزمة، اقترح الاتحاد الأوروبي أيضاً فرض عقوبات على أكثر من 100 ناقلة نفط من «أسطول الظل» التابع لموسكو، بالإضافة إلى إجراءات أخرى تستهدف كيانات تسهل التجارة بالطاقة، بما في ذلك في دول ثالثة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أوروبا توقف استيراد الغاز الروسي بضغط من ترمب

اندبندنت

ملخص

كان مسؤولون أوروبيون أرجأوا الإعلان عن الحزمة الـ19 من العقوبات ضد روسيا، في ضوء ضغوط مارسها ترمب في شأن المشتريات الأوروبية من النفط الروسي.

أعلن الاتحاد الأوروبي أنه سيتوقف عن استيراد الغاز الروسي بحلول عام 2027، أي قبل عام من الموعد المقرر سابقاً، وذلك في ظل ضغوط مارسها الرئيس الأميركي دونالد ترمب لتشديد العقوبات على قطاع الطاقة الروسي.

ويهدف الحظر إلى حرمان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من عائدات تمويل حربه في أوكرانيا، إضافة إلى معاقبة الشركات الصينية المستفيدة من النفط الروسي الرخيص. وقالت أورسولا فون دير لاين، رئيسة المفوضية الأوروبية، أمس الجمعة، "الاقتصاد الحربي لروسيا يقوم على عائدات الوقود الأحفوري. نحن نريد قطع هذه العائدات، لذلك نحظر واردات الغاز الطبيعي المسال الروسي إلى الأسواق الأوروبية. حان الوقت لإغلاق الصنبور."

إرجاء حزمة عقوبات جديدة

وكان مسؤولون أوروبيون أرجأوا الإعلان عن الحزمة الـ19 من العقوبات ضد روسيا، في ضوء ضغوط مارسها ترمب في شأن المشتريات الأوروبية من النفط الروسي.

وكتب إلى دول حلف شمال الأطلسي (الناتو) مطالباً إياها بوقف شحنات النفط من روسيا قبل أن تمارس الولايات المتحدة مزيداً من الضغوط الاقتصادية على موسكو.

ويرى ترمب أن بوتين سيكون أكثر ميلاً للتفاوض إذا واصلت أسعار النفط الهبوط، وقال خلال زيارة إلى بريطانيا "إذا انخفض سعر النفط، فإن بوتين سيتراجع".

وأصبح تقديم موعد الحظر الأوروبي على الغاز الروسي المسال أولوية بعد محادثات فون دير لاين مع ترمب.

وذكرت وكالة "رويترز" أن قرار الاتحاد الأوروبي تقديم موعد الحظر المسبق التخطيط على واردات الغاز الطبيعي المسال الروسي جاء كـ"أولوية" عقب محادثات أجرتها أورسولا فون دير لاين، رئيسة المفوضية الأوروبية، مع الرئيس الأميركي دونالد ترمب الثلاثاء الماضي.

إيقاف الغاز الروسي

وبموجب التعديل الجديد، سيوقف التكتل استيراد الغاز الروسي بحلول نهاية العام المقبل، أي قبل عامين من الموعد الأصلي الذي كان محدداً في 2027.

ومن شأن هذه الخطوة حرمان روسيا من مليارات اليوروهات من عائدات قطاع الوقود الأحفوري، التي تضخ في نهاية المطاف لدعم قوات الرئيس فلاديمير بوتين وتمويل الحرب في أوكرانيا.

وخلال النصف الأول من العام الحالي، أنفق المشترون الأوروبيون نحو 4.4 مليار دولار على واردات الغاز الروسي المسال، على رغم مرور أكثر من ثلاثة أعوام على الهجوم الروسي على أوكرانيا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وعلى رغم أن الواردات تراجعت بصورة مطردة منذ 2021، فإن حصة روسيا من واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز المسال بلغت 14 في المئة في الربع الثاني من هذا العام. ولا تزال دول مثل بلجيكا وفرنسا وإسبانيا وهولندا، وهي من أبرز حلفاء كييف الغربيين، تستورد الغاز الروسي، أما بريطانيا فأوقفت عملياً واردات الوقود الأحفوري الروسي عبر العقوبات ووسائل أخرى.

وأعلنت أورسولا فون دير لاين، رئيسة المفوضية الأوروبية، عن حزمة جديدة من الإجراءات تستهدف قطاع الطاقة الروسي، إلى جانب قرار حظر واردات الغاز المسال. وتشمل الإجراءات عقوبات على الأسطول السري الذي تستخدمه موسكو لنقل النفط، إضافة إلى شركات صينية تستفيد من استيراد الخام الروسي الرخيص.

وقالت فون دير لاين" ،نستهدف المصافي، وشركات تجارة النفط، وشركات البتروكيماويات، ودولاً ثالثة من بينها الصين."

فرض سقف سعري جديد

وقرر الاتحاد الأوروبي فرض سقف سعري قدره 47.60 دولار للبرميل على صادرات النفط الروسي، مما سيمنع أي شركة تتعامل مع الخام الروسي من شراء أو بيع الصادرات التي تتجاوز هذا السعر.

ويرى دبلوماسيون أوروبيون أن أفضل وسيلة للحفاظ على دعم دونالد ترمب لأوكرانيا هي إظهار جدية الاتحاد في معاقبة صادرات الطاقة الروسية.

ومع ذلك لا تزال بروكسل تتجنب حتى الآن فرض رسوم جمركية على دول مثل الصين والهند، اللتين تستفيدان من استيراد النفط الروسي بأسعار مخفضة.

وقبل أن تدخل الحزمة الجديدة من العقوبات حيز التنفيذ، يتعين الحصول على موافقة الدول الأعضاء الـ27 في الاتحاد الأوروبي.

ولتجاوز معارضة المجر التقليدية، ستقدم المفوضية الأوروبية منحة مالية قدرها 550 مليون يورو (646 مليون دولار) لبودابست.

ويأتي هذا المبلغ ضمن أكثر من 22 مليار يورو (25.8 مليار دولار) كانت مخصصة للمجر، لكنها جمدت بسبب مخاوف تتعلق بحكم القانون، بما في ذلك حقوق المثليين واستقلال القضاء.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

"نفط الشمال" العراقية تتوقع استئناف صادرات إقليم كردستان خلال يومين

اقتصاد الشرق

توقع مدير شركة "نفط الشمال"، عامر خليل، أن يتم استئناف صادرات نفط إقليم كردستان، المتوقفة منذ 2023، في غضون الساعات الـ48 القادمة، في تصريحات نقلتها شبكة "رووداو" الإعلامية الكردية.

تصريحات خليل تأتي بعد توصل العراق إلى اتفاق مع شركات النفط العالمية العاملة في إقليم كردستان، مما قد يمهد الطريق لبدء تصدير خام الإقليم، بحسب رئيس حكومة الإقليم شبه المستقل مسرور بارزاني.

ونوّه مدير شركة "نفط الشمال" إلى أن حكومة العراق أبدت مرونة لتلبية مطالب شركات النفط، مشيراً إلى أن الجانبين توصلا إلى اتفاق "بنسبة 95%". وأوردت الشبكة الكردية أن الاتفاق سيُعلن عنه خلال الأيام القليلة المقبلة.

"سومو" تتسلم كامل إنتاج كردستان

العراق أعلن في يوليو عن توصله لاتفاق مع حكومة الإقليم على أن تستلم شركة تسويق النفط الوطنية "سومو" كامل النفط المنتج من حقول الإقليم والبالغ حوالي 230 ألف برميل يومياً، على أن تلتزم وزارة المالية الاتحادية بتسديد سلفة لحكومة الإقليم مقدارها 16 دولاراً (عيناً أو نقداً) عن كل برميل مستلم بموجب قانون تعديل قانون الموازنة، فيما يتم الإبقاء على 50 ألف برميل يومياً أخرى للاستهلاك المحلي.

"تم إعلامي بأن الشركات المنتجة للنفط في إقليم كردستان توصلت مع بغداد فيما يبدو إلى تفاهم أو اتفاق. ستكون هذه بداية جيدة جداً لحل التحديات والعقبات التي ما زالت قائمة.. آمل أن يتجسد الاتفاق خلال الأيام المقبلة.. وأن تفي الحكومة العراقية بالتزاماتها تجاه حقوق واستحقاقات شعب إقليم كردستان"، بحسب ما نقله موقع "رووداو" الإخباري.

قبل الاتفاق، كانت هناك خلافات مستمرة بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان بشأن عائدات النفط وحقوق التصدير.

توقف ضخ نفط الإقليم عبر خط أنابيب النفط الواصل بين كركوك في العراق وميناء جيهان التركي، بعد صدور حكم تحكيم من غرفة التجارة الدولية في باريس، قضى بأن تركيا خالفت اتفاق 1973 بسماحها لإقليم كردستان بتصدير النفط دون موافقة بغداد بين 2014 و2018. وأُلزمت أنقرة بدفع تعويضات قدرها 1.5 مليار دولار، فبادرت إلى وقف تدفق النفط فوراً، بحجة إجراء مراجعة فنية للأنبوب.

وبعدها أعلنت تركيا عن قرارها بإيقاف العمل باتفاق يسمح بتصدير النفط من إقليم كردستان العراق عبر أراضيها اعتباراً من يوليو 2026، وأبدت عزمها على التفاوض لإبرام اتفاق جديد مع العراق.

شركات النفط تشترط آليات دفع شاملة

شركات النفط الدولية العاملة في كردستان كانت قد اشترطت استئناف التصدير بإبرام عقود واضحة تضمن آليات دفع شاملة، تغطي المتأخرات والمستحقات المستقبلية.

وفي يوليو الماضي، شددت هذه الشركات على ضرورة تسريع المحادثات، في ظل تكثيف المشاورات داخل الحكومة بشأن استئناف الشحنات.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وفي فبراير الماضي، أقرّ البرلمان العراقي خطة لتعويض شركات النفط العاملة في كردستان بمعدل 16 دولاراً للبرميل عن الإنتاج والنقل، وهو رقم أعلى من المقترحات السابقة للحكومة الاتحادية.

كان وزير النفط العراقي حيان عبد الغني، قال سابقاً إن بلاده تخسر 300 ألف برميل يومياً من حصتها في "أوبك" بسبب إقليم كردستان.

يملك العراق عدداً من المشاريع النفطية التي تسمح له برفع قدرته التصديرية، وبالتالي المطالبة برفع سقف الإنتاج الخاص به ضمن تحالف "أوبك+" فور انطلاق العمل فيها، حسبما قال ممثل البلاد لدى منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) محمد النجار لـ"الشرق" في مطلع الشهر الجاري.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أميركا تسعى لمناقشة النفط الروسي في محادثات التجارة مع الهند

اقتصاد الشرق

سعت الولايات المتحدة إلى إدراج مشتريات الهند من النفط الروسي في مفاوضات حول اتفاقية تجارية، وفقاً لمصادر مطلعة، حتى مع قيام مصافي الدولة الواقعة في جنوب آسيا بزيادة وارداتها لتلبية الطلب المحلي المتزايد.

وأضافت المصادر، التي طلبت عدم الكشف عن هويتها لأن المعلومات غير معلنة، أن فريقاً أميركياً بقيادة مساعد الممثل التجاري بريندان لينش ضغط على المفاوضين الهنود في اجتماع عُقد يوم الثلاثاء.

يُعدّ هذا الطلب غير معتاد، نظراً لأن علاقات أي دولة مع دولة ثالثة نادراً ما تكون جزءاً من محادثات تجارية ثنائية.

ولم تستجب وزارة التجارة والصناعة الهندية لطلب التعليق. كما رفض مكتب الممثل التجاري الأميركي التعليق.

الهند تواجه رسوماً جمركية بنسبة 50%
كان فريق من المسؤولين الأميركيين في نيودلهي لإجراء محادثات في وقت سابق من هذا الأسبوع، حيث سعى الجانبان إلى تخفيف التوترات بعد أن فرض الرئيس الأميركي دونالد ترمب تعريفة جمركية بنسبة 50% على الهند، وهي واحدة من أعلى التعريفات الجمركية في آسيا.

ظهرت بوادر تحسن في العلاقات بعد أن اتصل ترمب برئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي بمناسبة عيد ميلاده هذا الأسبوع، مما أثار تفاؤلاً حذراً في نيودلهي بشأن التوصل إلى اتفاق تجاري.

خلال محادثات يوم الثلاثاء، ضغطت الهند من أجل إلغاء ضريبة 25% الإضافية على مشترياتها من الطاقة الروسية، حسبما ذكرت المصادر، مما يشير إلى عدم وجود حل سهل في الأفق.

ووصفت الحكومة الهندية الرسوم الجمركية الإضافية بأنها "غير عادلة وغير مبررة وغير منطقية"، ودافعت عن استهلاكها من النفط من روسيا باعتباره ضرورياً لأمن الطاقة.

الهند لا تعتزم التخلي عن النفط الروسي
أفادت بلومبرغ يوم الجمعة أن مصافي التكرير الهندية لا تعتزم الحد من مشترياتها من النفط الخام الروسي مع ارتفاع الطلب المحلي على الوقود، ولم تصدر الحكومة أي أمر بالتراجع.

بعد اجتماع يوم الثلاثاء، وصفت الدولتان المحادثات بأنها "إيجابية" وتناولت جوانب مختلفة من الاتفاق التجاري. كما اتفقتا على "تكثيف" الجهود للتوصل إلى اتفاق.
كانت الولايات المتحدة والهند قد التزمتا سابقاً باتفاقية ثنائية من المقرر إتمامها بحلول خريف هذا العام، لكن المفاوضات انهارت بعد أن تشدد الجانبان في مواقفهما، وبدأ ترمب بالضغط على نيودلهي بشأن علاقاتها مع موسكو.

كما تسعى واشنطن إلى تعزيز وصولها إلى قطاعي الألبان والمزارع في الهند، وهو ما تحجم نيودلهي عن فتحه.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الطاقة

هل تريد أوبك رفع أسعار النفط؟.. وهذا الرقم يضر دول الخليج

أحمد بدر

تتكرّر الاتهامات لدول أوبك بأنها تسعى إلى رفع أسعار النفط بصورة مبالغ فيها، في ظل الاضطرابات الجيوسياسية وزيادة الطلب العالمي، وقد أثارت هذه القضية جدلًا واسعًا بين المستهلكين والمنتجين والمستثمرين.

وفي هذا السياق قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن فكرة سعي المنظمة لخلق عجز متعمّد في الإمدادات من أجل رفع الأسعار غير صحيحة، بل شُكّلت إعلاميًا بطرق أثرت في الرأي العام.

وأضاف أن أوبك لا تستطيع فرض أسعار خيالية عند مستوى 100 أو 200 أو 300 دولار للبرميل؛ لأن المستهلك إذا لم يشترِ النفط فلن تحقق الدول المصدرة أي إيرادات، فالمعادلة الاقتصادية تتطلّب سعرًا مناسبًا للجميع.

وأكد أن أهداف أوبك الحقيقية تتمثّل في تحقيق استقرار الأسواق، وضمان تدفق الإمدادات بتكاليف معقولة، مع توفير دخل عادل للمنتجين وعائد مجزٍ للمستثمرين، فالتوازن بين الأطراف الـ3 -المنتج والمستهلك والمستثمر- يمثّل أساس بقاء هذه الصناعة.

جاء ذلك خلال حلقة من برنامج "أنسيّات الطاقة"، قدّمها أنس الحجي عبر مساحات منصة التواصل الاجتماعي "إكس" (تويتر سابقًا)، تحت عنوان: "تكويع وكالة الطاقة الدولية هديتها لأوبك في ذكرى تأسيسها الـ65"

أهداف أوبك بين الإعلام والواقع

قال أنس الحجي إن الإعلام الغربي يصوّر أوبك على أنها تسعى دومًا إلى رفع الأسعار بشكل يعذّب المستهلكين، في حين الواقع يختلف تمامًا، فالمنظمة تهدف إلى استقرار الأسواق وضمان التوازن بين مصالح المنتجين والمستهلكين والمستثمرين.

وأوضح أن المستثمرين لن يضخوا أموالهم في مشروعات النفط والغاز ما لم يحققوا عائدًا مناسبًا، وهو ما تدركه أوبك منذ تأسيسها، فالاستثمار في القطاع يبدأ عادة بالتكاليف الثابتة الضخمة، ما يفرض الحاجة إلى أسعار معقولة لاستدامة الاستثمارات.

وأشار إلى أن استقرار أسواق النفط يعتمد على استمرار الاستثمار، وهو ما أكدته تقارير الطاقة الدولية مؤخرًا، بعد أن عارضته لسنوات، وهذا الإدراك المتأخر يبرز تفوق رؤية المنظمة التي أدركت منذ البداية أن السوق لا تستقر دون استثمارات دائمة.

وأكد أنس الحجي أن العلاقة بين المنتجين والمستهلكين والمستثمرين مترابطة بشكل لا يمكن فصله، موضحًا أن أي إخلال في أحد أركان المعادلة يؤدي إلى اضطراب السوق، سواء عبر انخفاض الطلب أو نقص الاستثمارات أو مبالغة في الأسعار.

وبيّن أن أسعار النفط المرتفعة بصورة مفرطة تؤدي إلى تراجع الطلب، في حين تسبّب الأسعار المنخفضة ضعف الاستثمار وارتفاعًا لاحقًا غير محتمل، وأوبك تعمل على ضبط هذه المعادلة عبر سياسات تحافظ على نطاق سعري متوازن يخدم جميع الأطراف.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ولفت إلى أن المطالبات برفع أسعار النفط إلى مستويات غير واقعية لا تعكس إدراكًا لواقع السوق، فتجاهل أهمية المستهلك يهدد المنتجين أنفسهم؛ لأن الطلب هو المحرك الأساسي لعائدات النفط، وأي تجاهل له يضر الجميع.

وختم بتأكيده أن المنظمة تسعى إلى إدارة السوق لتقليل الذبذبات السعرية، وضمان بيئة مستقرة تدعم الاستثمار والإنتاج والاستهلاك على حد سواء، مشددًا على أن المنظمة كانت وما تزال ضرورة لاستقرار النظام النفطي العالمي.

أسعار النفط

أوضح أنس الحجي أن أسعار النفط المرتفعة فوق 90 دولارًا تضر حتى بدول الخليج، في حين أن الأسعار المنخفضة عند 20 أو 30 أو 40 دولارًا تسبب مشكلات أخرى؛ لأن انخفاضها المؤقت ينعكس لاحقًا بارتفاعات كبيرة على المستهلكين.

وأشار إلى أن التجارب السابقة تثبت هذه الفكرة، مستشهدًا بالمدة بين عامَي 2004 و2008 عندما تضاعفت أسعار النفط مرات عدة بعد سنوات من التراجع، فالدروس التاريخية تؤكد ضرورة تجنّب التقلبات الكبيرة لضمان استقرار المستهلكين والمنتجين.

وأكد أن فكرة انخفاض الأسعار يصبّ في مصلحة المستهلكين غير صحيحة؛ لأن الفائدة تكون وقتية فقط. وأوضح أن ضعف الاستثمارات الناتج عن الأسعار المتدنية يقود لاحقًا إلى نقص المعروض، ما يرفع الأسعار بصورة مبالغ فيها على المدى المتوسط.

وقال أنس الحجي إن أوبك تدرك هذه المعادلة منذ تأسيسها، وتسعى دومًا لتحقيق توازن يمنع الانهيار أو الانفجار في الأسعار، فوجود نطاق سعري مقبول للجميع يمثّل حجر الزاوية في استقرار السوق العالمية.

وبيّن أن إدارة السوق لا تعني التحكم الكامل في الأسعار، بل تقليل حدة الذبذبات وتوفير بيئة مستقرة، مشيرًا إلى أن غياب مثل هذا الدور يؤدي إلى تقلبات حادة تضر بجميع الأطراف، من المنتجين إلى المستهلكين والمستثمرين.

وشدد على أن المستهلكين يحتاجون إلى أسعار معقولة كما يحتاج المنتجون إلى عوائد مناسبة، والمستثمرون إلى ضمان استقرار طويل الأمد، وهذه المعادلة لا يمكن تحقيقها إلا بوجود أوبك وأوبك+ كآلية لإدارة السوق.

ولفت إلى أن أوبك لا تسعى إلى رفع الأسعار بصورة مفرطة، بل تهدف إلى ضمان استقرار طويل الأجل يخدم الاقتصاد العالمي بأسره، وهي ما تزال تؤدي دورًا محوريًا في موازنة مصالح جميع الأطراف في الصناعة النفطية.

جذور تأسيس أوبك وأبعادها السياسية

أوضح أنس الحجي أن تأسيس أوبك لم يأتِ فقط بوصفه رد فعل مباشرًا على خفض شركات النفط العالمية الأسعار عام 1959، بل كانت له أيضًا أسباب غير مباشرة مرتبطة بالفكر القومي والتحرري الذي ساد في تلك الحقبة.

وأشار إلى أن خفض الأسعار، آنذاك، ألحق ضررًا كبيرًا بإيرادات الدول النفطية، ما دفعها إلى التفكير في آلية جماعية للدفاع عن مصالحها، وهذا الحدث شكّل الشرارة المباشرة لقيام المنظمة التي غيّرت خريطة الطاقة العالمية.

وأكد أن التفكير في إدارة أسواق النفط كان أقدم من ذلك بكثير، مستشهدًا بتجارب سابقة في الولايات المتحدة، لذلك فإن الهدف من إنشاء أوبك لم يكن رفع الأسعار فحسب، بل وضع نظام عادل يضمن حقوق المنتجين ويحقق استقرار السوق.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وبيّن خبير اقتصادات الطاقة أن جزءًا من دوافع التأسيس ارتبط بالسياق السياسي العالمي، إذ كانت كثير من دول المنظمة تعيش تحت الاستعمار أو خارجة منه حديثًا، وانتشار الفكر التحرري والقومي عزّز الرغبة في التحكم بالثروات الوطنية.

وأوضح أن القادة المؤسسين أدركوا أن مصالح المنتجين لا تنفصل عن مصالح المستهلكين والمستثمرين، وهذا الإدراك جعل من أوبك منظمة ذات أهداف شاملة تتجاوز مجرد السعي لزيادة الإيرادات قصيرة الأجل.

ولفت إلى أن المنظمة واصلت على مدى العقود التالية تطوير سياساتها بما يوازن بين هذه المصالح، وهو ما يجعلها حتى الآن لاعبًا أساسيًا في ضبط الأسواق رغم الانتقادات والضغوط الغربية المستمرة.

واختتم الحجي تصريحاته بتأكيده أن فهم جذور تأسيس أوبك ضروري لتقدير دورها الحالي، فالمنظمة انطلقت من دوافع اقتصادية وسياسية متشابكة، وما تزال تحقّق الاستقرار وتضمن المصالح المشتركة بين مختلف أطراف سوق النفط.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

رؤية العراق 2050 تستهدف خفض الاعتماد على إيرادات النفط

الطاقة

سامر أبووردة

أطلق العراق، اليوم السبت 20 سبتمبر/أيلول 2025، الاتجاه العام لـ"رؤية العراق 2050"، في احتفال رسمي رعاه رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، بحضور قيادات مؤسسات الدولة، وممثلين عن القطاع الخاص، وسفراء ودبلوماسيين، إلى جانب أكاديميين وخبراء.

تهدف هذه الرؤية إلى رسم ملامح المستقبل عبر خطة شاملة للتنمية المستدامة، مع التركيز على تقليل الاعتماد على النفط، وتعزيز إسهام القطاع الخاص، وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني.

وخلال كلمته في الحفل، التي تابعتها منصة الطاقة المتخصصة "مقرّها واشنطن"، قال السوداني، إن رؤية العراق 2050 تجسّد "إرادة الدولة في أن تضع بوصلة المستقبل بيدها وتعيد رسم مكانتها في المنطقة والعالم".

وأضاف أن هذه الخطوة تمثّل "لحظة وطنية كبرى" تأتي في وقت يمرّ فيه العالم بتحولات محورية في مجالات الأمن والاقتصاد والطاقة والتقنيات.

معالم رؤية العراق 2050

أكد رئيس الوزراء أن الحكومة شكلت الفريق الوطني مطلع العام الحالي، برئاسة وزارة التخطيط وهيئة المستشارين، للعمل مع معهد "ماكنزي" العالمي، على تطوير برامج وحلول لتنويع الاقتصاد، بما يضمن تحقيق نمو مستدام وتقليل الاعتماد على النفط.

وأوضح أن هذه الجهود "تكللت بتوقيع عقد استشاري مع شركة "كيه بي آر" للمشروعات الضخمة، من أجل تنفيذ مراحل التغيير وفق رؤية العراق 2050"

وأوضح السوداني أن هذه الرؤية تغطي مختلف القطاعات وتعالج الاختلالات البنيوية في مؤسسات الدولة، مشيرًا إلى أنها تقوم على فلسفة "المعالجات الاستباقية" لمواجهة المخاطر المحتملة، في ظل عجز المؤسسات الدولية عن الاستجابة الكاملة للأزمات.

رؤية العراق 2050 لقطاع الطاقة

تستند رؤية العراق 2050 لقطاع الطاقة إلى مبادئ الحوكمة الرشيدة والتحول الرقمي، بالإضافة إلى تنمية الاقتصاد الذكي وتبنّي مبادرات خضراء تقلل من البصمة الكربونية، وتدعم الاستقلال والسيادة الاقتصادية.

وخصصت الرؤية مساحة بارزة لقطاع الطاقة، عبر خطط للتحول الأخضر وتحقيق الاكتفاء بنسبة 70% من الغذاء والمياه والطاقة من خلال مبادرات مستدامة.

وقال السوداني: "لا يمكن الركون إلى الوقود الأحفوري بصفته عاملًا أحاديًا للاقتصاد الوطني، فالتحولات التقنية والذكاء الاصطناعي غيّرا شكل العالم"، مؤكدًا أن العراق يتجه نحو التحرر من الريع النفطي بنسبة متقدمة خلال العقود المقبلة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ووفقًا لبيان اطّلعت عليه منصة الطاقة ، فإن جوهر "رؤية العراق 2050" يقوم على 6 عناصر، هي:

الحكومة الرشيدة الرقمية الذكية
المواطنة المنتجة
التنمية العادلة المستدامة
الاستقلال والسيادة المركبة
الاقتصاد المعرفي المرن
التموضع الجيوسياسي الفاعل
مشروعات كبرى ضمن الرؤية

أعلن السوداني أن العراق يعمل على أن يكون "بوابة عبور لـ20% من تجارة آسيا إلى أوروبا" عبر مشروع ميناء الفاو وطريق التنمية، الذي من المقرر أن يوفر مليونًا ونصف مليون وظيفة.

وأوضح أن المشروع يمثّل محورًا إستراتيجيًا لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي، إلى جانب دوره في تعزيز أمن الطاقة والغذاء والمياه.

وأشار رئيس الوزراء إلى أن "رؤية العراق 2050" تضمنت خطة إصلاح شامل تتضمن مسارات التحول وهيكلية التنفيذ، ورسم المخطط التنموي للعقود المقبلة، على أن تُعرَض الخطة على مجلس الوزراء لإقرارها رسميًا.

محاور الحوكمة والإستراتيجيات
أطلقت الحكومة لأول مرة وثيقة للسياسات التنفيذية لحوكمة منظومة الإستراتيجيات في العراق، التي أعدّتها اللجنة الوطنية للإستراتيجيات، بهدف "ضبط إيقاع مناهج التفكير والتخطيط السيادي".

وقال السوداني، إن هذه الوثيقة أسهمت في "توضيح الاتجاه العام لرؤية العراق 2050، وتوفير مادة استلهام للجهات التخطيطية العليا".

وتقوم الرؤية على مجموعة من المرتكزات، أبرزها "التحصين، التمكين، الصعود"، وذلك عبر حكومة رقمية، ومواطنة فاعلة، وعدالة بين الأجيال، بالإضافة إلى اقتصاد معرفي ذكي، ومؤسسات مرنة قادرة على التكيف مع التغيرات السريعة.

عراق ما بعد الريع النفطي
قال السوداني، إن الحكومة تتطلع في العقود المقبلة إلى "عراق متحرر من الريع النفطي بنسبة متقدمة، واقتصاد متنوع ومستقر، وزراعة مستدامة وصناعة تحويلية رائدة".

وأضاف أن هذه التوجهات ستعزز مكانة العراق بصفته قوة منتجة وفاعلة إقليميًا ودوليًا، وتفتح الباب أمام دور جديد في دعم السلام والاستقرار والازدهار.

وشدد على أن "رؤية العراق 2050" ليست مجرد وثيقة حكومية، بل "توجُّه وطني جامع تشارك فيه الدولة بمؤسساتها والقطاع الخاص والجامعات والمجتمع المدني والشباب"، وعدّ أن هذه المشاركة الواسعة "رسالة إلى العالم بأن العراق قرر أن ينهض ويستعيد مكانته التاريخية".
الخلاصة:
يمثّل إطلاق الاتجاه العام لـ "رؤية العراق 2050" بداية مسار طويل يتطلب جهدًا مشتركًا من جميع مؤسسات الدولة والشركاء المحليين والدوليين.

وفي هذا السياق، يؤكد رئيس الوزراء العراقي أن الحكومة ماضية في تنفيذ الإصلاحات اللازمة لضمان عراق مزدهر ومستدام.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أنس الحجي: أوبك بريئة من تسريح عمال شركات النفط الكبرى

الطاقة

أحمد بدر

يحاول كثيرون الربط بين منظمة أوبك وسياساتها، وانخفاض أسعار النفط، وبين موجة تسريحات العمال الواسعة، التي تقوم بها بعض النفط العالمية في الآونة الأخيرة، وخاصة الشركات الأميركية، الأمر الذي أثار جدلًا واسعًا في الأوساط الاقتصادية والإعلامية.

في هذا السياق، يوضّح مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، أن ما يُثار عن مسؤولية المنظمة أو الدول العربية في مسألة التسريحات "عارٍ تمامًا من الصحة"، ويعود بالأساس إلى سوء نقل الأخبار من وكالات عالمية.

وأوضح الحجي أن عمليات التسريح التي نشهدها اليوم في شركات النفط الكبرى ليست مرتبطة بانخفاض أسعار النفط أو سياسات الإنتاج داخل "أوبك+ بلس"، بل تعود في جوهرها إلى موجة الاندماجات والاستحواذات التي اجتاحت القطاع خلال السنوات الـ3 الماضية.

وأشار إلى أن معظم قرارات التسريح التي أُعلِنت في عام 2025 كانت مجدولة ومُعلنة منذ عام 2024، وهو ما يعني أنها غير مرتبطة لا بتغيرات الأسعار الآنية، ولا بقرارات إنتاجية جديدة صادرة عن أوبك.
كما أوضح أن محاولة بعض وسائل الإعلام، مثل بلومبرغ ورويترز، إلصاق التهم بالمنظمة والدول العربية، تهدف إلى صناعة سردية غير دقيقة، تُبعد الأنظار عن الأسباب الحقيقية المرتبطة بهيكلة الشركات الكبرى بعد صفقات الاستحواذ.

جاءت هذه التصريحات خلال حلقة من برنامج "أنسيات الطاقة"، قدّمها أنس الحجي عبر مساحات منصة "إكس" (تويتر سابقًا)، بعنوان: "تكويع وكالة الطاقة الدولية هديتها لأوبك في ذكرى تأسيسها الـ65"

اندماجات كبرى وراء الأزمة
يؤكد أنس الحجي أن جوهر المسألة يتمثل في الاندماجات الكبرى بين شركات النفط، التي أدت إلى تداخل العمليات، وتراجع اعتماد الشركات العملاقة على شركات الخدمات النفطية مثل هاليبرتون وشلمبرجيه، ما تسبَّب في فائض كبير من العمالة والمعدّات.

وأضاف: "الشركات الصغيرة والمتوسطة كانت هي المحرك الأساس لثورة النفط والغاز الصخري في الولايات المتحدة، واعتمدت أساسًا على خدمات هذه الشركات العملاقة في الحفر والتكسير المائي".
لكن -وفق مستشار تحرير منصة الطاقة- مع دخول الشركات الكبرى وشرائها لهذه الأصول تغيّر المشهد بالكامل، إذ أصبحت شركات مثل إكسون موبيل تمتلك وحدات خدمات داخلية متكاملة، تقوم بعمليات الحفر والتكسير المائي بنفسها.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأردف: "قلّل ذلك من الحاجة إلى التعاون مع شركات الخدمات النفطية الخارجية، وأدى إلى فائض في قدراتها التشغيلية، وأصبحت الشركات نفسها تمتلك وحداتها الكاملة والمتكاملة للخدمات".

وتابع: "هذا الفائض انعكس مباشرة على العمالة والمعدّات، حيث وجدت شركات الخدمات نفسها مضطرة إلى تقليص أعداد الموظفين، بعد أن فقدت جزءًا كبيرًا من عملائها لصالح الوحدات الداخلية التابعة للشركات الكبرى".

وأشار الحجي إلى أن هذه الديناميكية الداخلية تفسّر بشكل أكبر وأدقّ أسبابَ التسريح، مقارنة بالطرح الإعلامي الذي يُرجع الأمر إلى عوامل مثل أسعار النفط أو قرارات إنتاج أوبك، وهو ما يفتقر إلى الدقة.

وبذلك -حسب أنس الحجي- يتضح أن المسؤولية تقع على التغيرات البنيوية داخل القطاع النفطي العالمي، لا على المنظمة التي طالما كانت هدفًا للتأويلات الإعلامية المغلوطة.

أثر محدود لأسعار النفط

أوضح أنس الحجي أنّ تراجُع أسعار النفط لا يمكن إنكاره بوصفه عاملًا مؤثرًا، لكنه يظل ثانويًا جدًا إذا ما قورن بتأثيرات موجة الاندماجات والاستحواذات، التي خلقت أوضاعًا جديدة داخل القطاع النفطي العالمي.

وأضاف: "في السابق، كانت شركات الخدمات النفطية تعمل بكامل طاقتها التشغيلية، وتشترى معدّات جديدة، وتوظف أعدادًا إضافية من العمال مع توسُّع النشاط، لكن مع فائض المعدّات والقدرات، توقفت هذه الدورة الاقتصادية المعتادة".

الأمر -وفق أنس الحجي- انعكس على المصانع التي تصنع المعدّات نفسها، إذ وجدت أن الطلب تراجع بشكل كبير على معدّاتها، وهو الأمر الذي يدفعها مباشرةً إلى تسريح مزيد من العمال.

وقال خبير اقتصادات الطاقة، إن هذه السلسلة من الانعكاسات ترتبط مباشرةً بقرارات الاندماج، لا بقرارات الإنتاج التي تتخذها الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدر للنفط "أوبك".

وتابع: "إن محاولات ربط الظاهرة بأسعار النفط تبدو مبسّطة ومضللة، إذ إن انخفاض الأسعار، رغم أثره المحدود، لا يفسّر موجات التسريح المنهجة التي بدأت قبل تراجع الأسعار الأخير بوقت طويل".

ويرى الحجي أن الإعلام العالمي بحاجة إلى مراجعة خطاباته في هذا الملف، وأن يتوقف عن تحميل أوبك والدول العربية تبعات لا صلة لها بالواقع، وهو ما يضرّ بصدق التحليلات المنشورة للجمهور.

وخلص إلى أن الدرس الأهم هنا هو فهم تعقيدات الصناعة النفطية، بعيدًا عن السرديات الجاهزة، فالمشكلة الأساسية تكمن في هيكلة الشركات وأساليب إدارتها، وليس في قرارات "أوبك" أو أسعار النفط فقط.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ميزة خاصة تجعل السعودية الأقوى عالميا في الطاقة الشمسية

الوطن

يتزايد الالتزام بتبني الطاقة المتجددة في المملكة العربية السعودية، لا سيما مع العدد الكبير من مشروعات الطاقة العملاقة التي تمر بمراحل مختلفة من التطوير، وتلعب الحكومة دورها في تشجيع تبني الطاقة الخضراء من خلال رؤية السعودية 2030 ومبادرة السعودية الخضراء، كما أن المملكة تملك ميزة خاصة تجعلها تتفوق على كل العالم في القدرة على توليد الطاقة الشمسية، وفقًا لبحث أجرته شركة «موردور إنتليجنس».

مشروعات الطاقة الخضراء

رؤية السعودية 2030 هي خطة طموحة لتنويع الاقتصاد، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتطوير بنية تحتية حديثة عالية التقنية في مناطق تجارية وترفيهية حصرية، بالإضافة إلى بناء مدن مستقبلية مثل نيوم، بعد الإعلان عن البرنامج لأول مرة عام 2016، تبعته مبادرة سعودية الخضراء التي انطلقت عام 2021.

يستثمر صندوق الاستثمارات العامة بشكل متزايد في مشروعات الطاقة الخضراء والتنمية المستدامة، تخطط الرياض للوصول إلى صافي انبعاثات صفري بحلول عام 2060، تلعب الطاقة الشمسية دورًا مهمًا في خطط المملكة العربية السعودية للتحول إلى الطاقة الخضراء.

6 مليارات دولار حجم السوق

وفقًا لبحث أجرته شركة موردور إنتليجنس، تستقبل السعودية ما معدله 8.9 ساعات من أشعة الشمس يوميًا، وتُظهر مستويات إشعاع شمسي تبلغ 250 واط/م²، متجاوزةً بشكل كبير المتوسط العالمي، الذي يتراوح بين 100 و200 واط/م² للمناطق ذات الإمكانات العالية للطاقة الشمسية.

في الوقت نفسه، أظهر بحث أجرته مجموعة (IMARC) أن حجم سوق الطاقة الشمسية في المملكة العربية السعودية بلغ 6 مليارات دولار أمريكي في عام 2024، وتتوقع مجموعة (IMARC) أن يصل حجم السوق إلى 125.2 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2033، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 39.36 % خلال الفترة 2025-2033.

حقول الطاقة الشمسية

تُطوَّر اليوم محطاتٌ وحقولٌ للطاقة الشمسية في جميع أنحاء المملكة، ومن أبرزها: محطة سكاكا للطاقة الشمسية، ومحطة حرض للطاقة الشمسية الكهروضوئية، ومحطة السبيعة للطاقة الشمسية التي لا تزال قيد التطوير في منطقة مكة المكرمة، وتهدف إلى توليد 2060 ميجاوات من الطاقة عند اكتمالها في وقتٍ لاحق من هذا العام.

الطاقة الشمسية في المملكة

8.9 ساعات من أشعة الشمس يوميًا.

250 واط/م² مستويات إشعاع شمسي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

يتجاوز مستوى الإشعاه الشمسي في المملكة المتوسط العالمي (100 - 200 واط/م²).

6 مليارات دولار حجم سوق الطاقة الشمسية.

125.2 حجم السوق المتوقع بحلول عام 2033.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شكرًا.